المنشـور

التجمع اليساري
من اجل التغيير

العدد ٥ كانون الأول ٢٠٠٦

غيّرلو النظام

الأزمات ذاتها، أساليب التعاطي ذاتها، الحلول ذاتها، النتائج ذاتها... والدوامة تعود إلى الدوران في كل مرّة يعجز النظام الطائفي فيها عن بلورة المحاصصة بشكل يرضي جميع زعماء الطوائف المتنازعين على السلطة.
وما الأزمة التي نمر بها اليوم في لبنان سوى امتداد لأزمات مررنا بها وأنتجت تسويات ما بعد حربي ١٩٥٨ و١٩٧٥.
ففي حين أن تلك التسويات أوقفت المعارك، إلا أنها لم تتوصل إلى حل المشكلة جذرياً. والنتيجة أن الأزمة عادت، وستعود مجدداً. حتى لو توصل المتنازعون إلى تسوية فإنها لن تحقق الحد الأدنى من مطالب الأكثرية الشعبية التي نزلت إلى الشارع في ١ كانون الأول ٢٠٠٦ للتعبير عن رغبتها في التغيير الحقيقي في تعاطي الدولة مع مختلف القضايا السياسية والاقتصادية.
وحين نجزم أن هذه التسوية لن تحقق التغيير المنشود، فهذا ليس لعدم إيماننا بإمكانية تحقيقه. بل لأن تحقيقه، في ظل الحلول المطروحة، سيصطدم بجدار الديمقراطية التوافقية. هذا المفهوم يتناقض بطبيعته مع المفاهيم الديمقراطية، ويفضي إلى أن أي فرز سياسي تنتجه انتخابات ديمقراطية، ومهما كان حجم الأكثرية التي يفترض أن تحكم، ومهما كانت الأقلية التي عليها واجب المعارضة، كل هذا لا يعني شيئاً إذا لم ترضي النتائج جميع أمراء الطوائف.
وفي حال أتت النتائج غير مرضية، يبدأ هؤلاء بإسماعنا الأنشودة المعتادة عن أزمة الحكم وأزمة التمثيل وما إلى هنالك من أزمات، ويبدؤون بالبحث عن حل خارج المؤسسات المعطلة. فيدعون أنفسهم، وفقط، إلى حوار وطني لا يمثل كافة الشرائح.
وإذا لم ينتج هذا الإطار التسوية المطلوبة، يبدأ شد العضلات في الشارع وينقسم البلد إلى فريقين متنازعين ويبدأ التحذير المبرر من حرب أهلية جديدة. يكون هذا التشنج تحضيراً مثالياً، ولكن مدمراً، لحل الأزمة، بحيث ينشر الرعب و التعب في صفوف الشعب وتمر التسوية وتدوس في طريقها كل المطالب الشعبية التي يتبين أنها لم تطرح إلا لجرّ الجماهير إلى تأييد أحد الفريقين.
هذا ما أثبتته كل التجارب القديمة والجديدة لهذا النظام، وإذا لم نطالب بحل جذري يجعل النظام علمانياً عن طريق إلغاء الطائفية السياسية وعلمنة الوظيفة وشطب الطائفة من السجلات وإقرار قانون انتخاب نسبي، خارج القيد الطائفي، يعتبر لبنان دائرة انتخابية واحدة، ويخفّض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة لتأمين التمثيل الصحيح والعادل في الحياة السياسية المؤسساتية وتحريرها من القبضة الخانقة لمصالح الطوائف الضيقة، نكون قد ارتكبنا الأخطاء ذاتها وهدرنا كل الجهود المذهلة والحضارية التي تجلّت في تحرك ١ كانون الأول.
الرسالة واضحة وقالها زياد الرحباني منذ زمن: "شكلو عالنظام مش عم يمشي... غيّرلو النظام."

هل من برنامج اقتصادي لحزب الله؟

يمثل حزب الله طائفة كبيرة، كانت وما زالت تشكل إطار الحرمان الأكبر، وأماكن تواجدها وخصوصاً في ضاحية بيروت الجنوبية تشكل حزام البؤس الأكبر في لبنان. وبالرغم من هذا الواقع الاقتصادي السيّئ الذي يعاني منه أغلب مناصري "حزب الله"، نراه بعيداً كل البعد عن قضاياهم.
فهو لا يبدي ولا يظهر أبداً إلى العلن رأيه بالمشاريع الاقتصادية وبالقضايا الاقتصادية التي تطرح على النقاش في البلد. ولكن ما يبدو جلياً من خلال الأداء السياسي ومن خلال المطالب التي يحملها أنه موافق على السياسة العامة الاقتصادية التي تتجه لها الحكومات المتتالية، ولم نراه يوماً ممانعاً لأي قرار حكومي، فهو في غالب الأحيان محايد أقرب إلى الموافقة.
مثلاً، ما هو موقف "حزب الله" من الخصخصة (الضمان الاجتماعي، الجامعة اللبنانية، القطاعات الصحية)؟ لم نرى في أي يوم أنه أعلن موقفاً صريحاً بهذا الخصوص... إذاً، الموافقة! وما هو موقف حزب الله من موضوع الاتحادات العمالية والمطالب العمالية بالإجمال؟
مثلاً، ففي خضم المظاهرات التي دعا إليها الاتحاد العمالي والعديد من النقابات بعد العام ٢٠٠٠ أمام مجلس الوزراء في المتحف وفي العديد من المناطق اللبنانية، وخصوصاً في حي السلم التي وقعت فيها مجزرة بحق المتظاهرين وقع على أثرها خمسة شهداء ومجموعة كبيرة من الجرحى ومن المعروف إن هذه المنطقة تعتبر منطقة أساسية لجماهير حزب الله، فإن ما ظهر جلياً هو أن الحزب لم يؤازر المظاهرات ولم يعلن أبداً تأييده لهذه الفئات الشعبية، وهو لم يحل دون وقوع المجزرة. كانت مؤازرته للجيش في وجه المتظاهرين واضحة، وقد ظهر ذلك من خلال إعطاء المظاهرات الطابع السياسي وإبعاد عنها كل طابع مطلبي في محاولة لإخفاء الواقع المر التي تعيشه هذه المناطق، وزيارة بسيطة لهذه المنطقة تظهر حجم المعاناة والبؤس الذي تعانيه، إلا أننا رأينا أن حزب الله اتخذ موقف الرافض للمظاهرة وذلك لحماية اعتبارات سياسية وتحالفية تخصه.
لم يتغير المشهد اليوم... فبعد ست سنوات من التحرير وبعد حرب دامية على لبنان تحقق فيها انتصاراً مهماً للمقاومة، وبعد أن كان الشعب باختلاف ألوانه مسانداً لهذه المقاومة وله الدور الأساسي في انتصارها، شاهدنا حي السلم جديد في منطقة الرمل العالي حيث ترك حزب الله مناصريه وجماهيره فريسة للقوى الأمنية التي أطلقت النار، مجددا، على المتظاهرين بحجة وقف مخالفات البناء وقتلت طفلين لم يكن ذنبهما سوى أنهم كانوا "في الطريق". مرة أخرى لم نرى حزب الله إلا مرافقاً لقوى الأمن بعد حصول ما لم تعرف تفاصيله بعد وكانت نتيجته إخماد النيران على جثة الطفلين.
ولعل النزاع الحالي الذي تشهده الساحة اللبنانية هو أبرز مثل على غياب الخطة الاقتصادية لدى حزب الله. فهو قد أثار أزمة على الصعيد المحلي، مضمونها مقاعد في مجلس الوزراء لحلفائه. دعا الناس إلى إسقاط الحكومة، من أجل مقاعد وزارية لحلفاء ساندوه خلال فترة الحرب.
لا نرى أبداً خطة اقتصادية بديلة لسياسة الحكومة. لا نرى أبداً حلاً لمشكلة الفساد الإداري المستشري في البلاد. لا نرى حلاً للأزمات الاقتصادية المتفاقمة يوماً بعد يوم. إسقاط الحكومة وفقط... سياسة اقتصادية ذاتها، بعيدة عن المشاكل الاقتصادية والهموم التي تعاني منه الفئات الشعبية اللبنانية.
هل سيستمر حزب الله بتقديم هذا الطرح الاقتصادي غير المبالي بالمشاكل الاقتصادية والمحايد الذي لا يعلن الرفض. ما هو يا ترى المشروع الذي سيقدّمه إلى مناصريه بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي أو بعد نزع السلاح؟ هل سيتحول إلى حزب سياسي حاكم بعيد كل البعد عن مشاكل مناصريه أم أنه سيطرح مشروعاً اقتصادياً يتناسب مع أوضاع مناصريه وحالتهم الاقتصادية؟
سؤال ينتظر الإجابة ليس من حزب الله بل من جميع الذين يتبعون أحزاباً فقط لأنها "حزب الطايفة"!

المنشور

نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:

- المنشور، زيكو هاوس، ١٧٤ شارع سبيرز - بيروت، لبنان
- البريد الالكتروني: almanshour@tymat.org

www.tymat.org
info@tymat.org

النصر للجميع وأعباء الحرب على العمال

هل سمع أحدكم عن متمول لبناني استشهد على جبهة النضال أو خسر أحد أبنائه أو تهجر أو جاع أو حتى أصيب بتلبك معوي جراء هذه الحرب؟

رشاد شمعون

ليس بالتحالف مع أعدائنا أو خوض حروب غيرنا أو تبنّي الأوهام التي تبثها وسائل إعلام الطبقة الحاكمة عن باريس٣ يمكن للطبقة العاملة أن تحصل على حقوقها.

بعد المعركة الأخيرة من الحرب الإسرائيلية المستمرة على لبنان والمنطقة، والتي انطلقت أعمالها العسكرية مجدداً في ١٢ تموز ٢٠٠٦ وتوقفت (مؤقتاً) في ١٤ آب، ازدادت الأوضاع المعيشية للعمال سوءاً. فقد خسر عدد كبير منهم عمله بسبب سياسات الصرف التعسفي التي استعملتها الشركات كوسيلة للحد من تقلص الأرباح الناتج عن هذه الحرب. عمليات تخزين المواد خلال المعارك ورفع أسعارها بعد وقف النار زادت من معاناة الطبقة العاملة.

وكمكافئة لها على كل هذه المواقف "الوطنية المقاومة"، أخذت الشركات، من خلال الهيئات الاقتصادية، تطالب بإعفائها من الرسوم والضرائب. أما السلطة السياسية، فقد شن طرفاها (الموالاة والمعارضة) حرباً إعلامية وسياسية أخطر بكثير من حرب ١٢ تموز. عجّت محطات الإعلام بخطابات تتضمن كل وسائل التفرقة، من تخوين وشحن طائفي واتهامات بالعمالة. وقد تخلل هذا الصراع الشرس على السلطة جلسات الزعماء حول طاولة التشاور التي يساوي شكلها الدائري، وعن وجه حق، بين أطراف الحوار/الصراع.

وبينما كان صوت هذه المعارك الكلامية يصم الآذان، لم نسمع، حتى في تصريحات الأحزاب التي تعتبر نفسها في طليعة المدافعين عن الطبقة العاملة، إلا القليل النادر من التحليلات والمطالبات الخجولة المتصلة بالوضع المعيشي للعمال، بينما توافق الجميع على وجوب تعويض الشركات وأصحابها. هل سمع أحدكم عن متمول لبناني استشهد على جبهة النضال أو خسر أحد أبنائه أو تهجر أو جاع أو حتى أصيب بتلبك معوي جراء هذه الحرب؟ هل قدم أحد أصحاب الفنادق أو ملاكي الأبنية غرفاً أو منازل مجانية للنازحين وعوائل الشهداء؟ هل فتحت مطاعم السوليدير أبوابها للمهجرين؟ هل أن خسارة مفترضة لبعض من الأرباح تعتبر تضحية وطنية أكثر من القتال والاستشهاد والتهجير والجوع والعيش الذليل في المدارس الرسمية والأبنية المهجورة .

ألم يتغنى الجميع بالنصر الأخير على إسرائيل؟ فلماذا لا يشارك الجميع في تحمل أعباء هذه الحرب؟ من يستطيع أن يضحي أكثر؟ من خسر القليل من المال الذي كان يدره عليه عمله والذي بالكاد يكفيه لإطعام أولاده، أم الذي يلهو بالبورصة لمجرد أن كل ما يمكن أن يجده في المتاجر موجود، وبكثرة، في منزله؟

بعد كل هذا الاستغلال والظلم الذي تتعرض له الطبقة العاملة، نرى بعض "ممثليها" يطالبون بحماسة تناهز حد التضرع لانعقاد مؤتمر باريس ٣، ويرتعدون كلّما حذر أحد السياسيين من أن أي تحرك مطلبي سياسي أو اقتصادي قد يضيّع على لبنان "فرصة" انعقاد هذا المؤتمر.

في ظل هذا الخوف غير المبرر، تبدأ الهيئات الاقتصادية وزعماء النقابات الغاشمين عن مصالح العمّال بلعب دورهم في المسرحية الأكثر عبثية في التاريخ، تحت عنوان تحالفهما ضد أي انقسام سياسي في البلاد حفاظاً على باريس٣ . كأن زمن المعجزات لم ينتهي بعد وكأن هذا المؤتمر هو المعجزة التي ينتظرها الاقتصاد اللبناني وورقته الاصلاحية هي عصا موسى النبي التي ستشق البحر ليمر البلد إلى الجنة المنتظرة في أورشليم.

يا جماعة، لم يكن اسم هذا المؤتمر بالصدفة أو عن عبث "باريس ٣"، فهو كمؤتمر باريس ١ وباريس ٢ (هل تذكرون)، يهدف إلى استبدال الدَين الداخلي بآخر خارجي وزيادة الارتهان إلى البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتأكيد انصياع البلد لمطالبهما المتمثلة بالورقة الاصلاحية التي تتضمن زيادة الضريبة على القيمة المضافة – التي لا تطال سوى الطبقة العاملة – إلى ١٥٪. كما يتضمن مشاريع الخصخصة ورفع الدعم عن المحروقات والمزروعات وإلغاء تعويضات نهاية الخدمة وتعويضات الصرف في القطاع العام والتعاقد الوظيفي... ولا أظن أن أي من هذه البنود "الإصلاحية" تخدم مصلحة الطبقة العاملة.

"باريس ٣" يهدف إلى استبدال الدَين الداخلي بآخر خارجي وزيادة الارتهان إلى البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتأكيد انصياع البلد لمطالبهما المتمثلة بالورقة الاصلاحية التي تتضمن زيادة الضريبة على القيمة المضافة.

ولكن، كي نكون منصفين، علينا ذكر الشعارات الرنّانة المعتادة عن وقف الهدر والفساد الإداري والسياسي والمالي. والسؤال يبقى: من سيوقف الهدر و الفساد؟ هل سيحاسب الفاسدون والمهدرون أنفسهم؟هذه الشعارات لا يمكن تحقيقها ما دام النظام السياسي الطائفي مترسخ في كل الممارسات السياسية والإدارية ويمنع أي شكل من اشكال المحاسبة بسبب تمترس من ستطاله المحاسبة وراء إحدى الطوائف الكريمة.

ليس بالتحالف مع أعدائنا أو خوض حروب غيرنا أو تبنّي الأوهام التي تبثها لنا وسائل إعلام الطبقة الحاكمة عن باريس٣ وغيره يمكن للطبقة العاملة أن تحصل على حقوقها. ليس بترك نقاباتنا بيد رؤساء لا يدعون للنزول إلى الشارع سوى لاستغلالنا في صراع ما على السلطة، بينما يبقى الحد الادني للأجور لا يكفي لإطعام شخصين، وتبقى مؤسسات التعليم الرسمي بحالة مزرية، وتبقى المؤسسات الصحية معدومة الإمكانات، والضمانات معدومة والتقديمات معدومة والخدمات معدومة.

لقد انتصرنا على إسرائيل في المعركة الأخيرة وعلينا استكمال هذا النصر بالهجوم على الطبقة الحاكمة وأحزابنا الرجعية وقادة نقاباتنا الخونة لتحرير مقاومتنا من استئثار فريق ما ولجعلها مقاومة شعبية فعلاً، لتحرير حياتنا الاقتصادية من المصالح الضيقة لأصحاب الشركات، لتحرير حياتنا السياسية من النظام الطائفي العفن، لوقف ارتهاننا إلى حكومات العالم الأول ولربط نضالنا بنضال طبقاتها العاملة. لما الخوف ما دمنا لا نملك ما نخسره سوى أغلالنا وحملنا الثقيل؟



عود على بدء

غسان مكارم

ثورة الأرز لم تسقط الحكومة في ٢٠٠٥. مئات الآلاف من اللبنانيين الذين اعتصموا وتجمهروا وتظاهروا ضد "النظام الأمني السوري اللبناني المشترك" ليسوا هم الذين ضغطوا على عمر كرامي لتقديم استقالته. المسلمون والمسيحيون الذين تعانق صليبهم مع هلالهم (دون أن ننسى القلّوسة) لم يكن لهم دور في ذلك التغيير. بل أن ما كان يحدث خارج البرلمان في تلك الليلة اقتصر على "مواكبة" النوّاب ومشاهدة أحداث انتفاضة نيابية أجبرت كرامي على الرحيل. الانتفاضة تلك راقبها الشباب على شاشات عملاقة ثم قضوا بضعة أيّام أخرى في المخيّم إلى أن خرج سمير جعجع من السجن (بعفو لا ببراءة) فضبّوا خيماتهم وعادوا إلى منازلهم ليشاهدوا بقية المسلسل خاصّة وأن حلقاته وعدت بالمفاجآت والانعطافات غير المتوقعة على طريقة "ديفيد لينش".

لم يكن خطاب ميشال عون أهم ما قيل في "الأول من كانون الأول" في ٢٠٠٦، كان علينا انتظار أن يظهر الميليشياوي القوّاتي أنطوان زهرة على شاشة "الجزيرة" مساء ذلك اليوم ليقول أن "المظاهرات واكبت جلسة لمجلس النوّاب" ولم تكن - أي اعتصامات وتظاهرات شباب ساحة الشهداء في ٢٠٠٥- هي التي أسقطت حكومة كرامي، ليفحم مقدّمة البرنامج (التي أجبرت على الحديث مع مروان حمادة في الليلة ذاتها – أين حقوق العاملات؟) و"يُثبت" أنه مهما كان عدد المتظاهرين فإن الحكومة لن ترحل إلاّ من خلال البرلمان. قائد يكره جمهوره، يسخّف أهمّ يوم في حياتهم كمواطنين، ينظر إلينا جميعاً من وراء فتحتي أنفه ليقول، "أنتم لا شيء".

في ١٤ شباط ٢٠٠٥ اغتيل الحريري في انفجار أمام فندق السان جورج في وسط بيروت. خرج مئات الآلاف من اللبنانيين في تظاهرات عفوية ترفض العنف والقتل. جاءت قيادات البريستول. قررت أن سوريا فعلتها. استلمت كل جهة "طائفتها" وقامت بالتعبئة ضد "السوري" ثأراً لزعيم من زعاماتها. استمرّ الناس، خاصة الشباب، بالتعبئة للإطاحة بالحكومة. انتقلوا إلى ساحة الشهداء وبدأوا باعتصام مفتوح وهم يعتقدون أنهم يثورون للأرز (أو ينتفضون للاستقلال إذا كانوا من المدرسة "الواقعية"). جاءت القيادات، حملت معها شاشات عملاقة وآخر طراز من مسارح الثورات الديمقراطية وكوستوم اختار ألوانه مثقّفون عباقرة. جلس هؤلاء الشباب، أكلوا ساندويشات الدجاج وشاهدوا على التلفزيون الثورة الحقيقية التي يقوم بها "النوّاب".

لا يمكننا تصديق هذا السيناريو مهما كان انتقادنا لنتيجة الانتفاضة الشعبية ضد مقتل الحريري والعودة إلى منطق الحرب والميليشيات والساحة الأمنية المفتوحة على الاغتيالات والتصفيات. في الأيام الأولى بعد الاغتيال، اعترض الجميع على الجريمة وطالبوا، عن حق، بخروج الجيش السوري من لبنان ومعاقبة المجرمين. ليس من

المستغرب أن تستثمر المعارضة حادثة الاغتيال لتحقيق مطالبها. كان عليها أن تفعل ذلك. لكن التركيبة السياسية للمعارضة (آنذاك) ومصالح زعمائها حتّمت أن يكون الاستقطاب من خلال التعبئة الطائفية والعنصرية. تم توزيع المتظاهرين كل على طائفته، وهم الذين خرجوا مجتمعين من مكاتبهم وجامعاتهم ومنازلهم لزيارة مكان الانفجار لأول مرّة.

يجب التذكير أنه مهما صدر عن تظاهرات المعارضة الحالية من هتافات فهذا لا يبرر أبداً الهتافات والشعارات العنصرية ضد الشيعة والفلسطينيين والسوريين في ٢٠٠٥، هذا بالإضافة إلى تلك التي تنمّ عن ذكورية بغيضة ورهاب المثلية (وتأثّر مفجع بدعايات الويسكي). عنصرية أدّت إلى تزايد خطير في نسبة الاعتداءات على العمّال السوريين والفقراء اللبنانيين، وثّقتها جمعيات حقوق الإنسان. عنصرية غذّتها وسائل إعلام ذاك المحور، تلفزيون المستقبل وأل بي سي والعربية والحرّة، وفي سي أن أن وبي بي سي حيث امتزجت مع الحملة الأميركية ضد الإرهاب...

المهم، انتصرت المعارضة في ٢٠٠٥ وأصبحت اليوم هي السلطة كما كانت قبل بضعة أسابيع من تحوّلها لمعارضة. انتصرت ١٤ آذار على ٨ آذار.

شباب ١٤ آذار ينتظرون. جاءت الانتخابات. طلبوا منهم التصويت. لكن، "انسوا ١٤ آذار و٨ آذار، ضعوا ثورتكم، أو انتفاضتكم، لا فرق، جانباً. انتخبوا التحالف الرباعي. عون خائن. نحن مع الديمقراطية والوحدة الوطنية." البعض انتخب عندما لم يستخفّوا بعقله كثيراً. البعض لم يقتنع. أغلبية ساحة الحرية ممنوع عليهم الانتخاب. عادوا مجدداً إلى البيت وانتظروا أمام التلفزيون.

بضعة أشهر من التوتّر. التحقيق. الحقيقة. تفاهم عون مع نصر الله. ناخبوا اليسار الديمقراطي في الشمال حرقوا السفارة الدنمركية. وضع معيشي متفجّر. لامبالاة حكومية. أسعار تتزايد. تحضيرات لدخول منظمة التجارة. تعاقد وظيفي. تظاهرة عمّالية ضخمة تسمح لمعلّقين في صحيفتي المستقبل والنهار بالكشف عن الجذور الطبقية لعنصريتهم. النظام يتفسّخ. مناورات طائفية لزبدة المجتمع المدني في لجنة قانون الانتخابات. قانون تافه. لا مخرج من الأزمة.

جاء دور أولمرت، لكن المقاومة انتصرت. على "الجبهة الداخلية" قامت أكبر حركة تضامن شعبية يشهدها لبنان منذ حصار بيروت في ١٩٨٢ بالتعويض عن رفض فريق ١٤ آذار في السلطة من القيام بواجباته تجاه مواطنيه. حركة التضامن كانت عابرة للطوائف، لعب المجتمع المدني دوراً أساسياً في تنظيم المساعدات من خلال حملات الإغاثة وتجمّعات وأحزاب استخدمت كل ما أتيح من وسائل، وشارك فيها الآلاف، معظمهم من الشباب والكثيرون منهم كانوا في ٨ أو ١٤ آذار.

مرّة جديدة، تقام المخيمات. يجري النقاش حول نشاطات الاعتصام. هناك منصّة للخطباء. الجو حميم، كما كان في أول أيام مخيّم الحرية. نقاش حول "المحرّمات". نقاش حول المطالب. هل هذا فقط ما نريد؟ مليون متظاهر وآلاف المعتصمين وتعبئة عامة وشجار مع الأقارب والأصدقاء من الطرف الثاني وتوتّر في الحي.

هذه المرّة الثانية في سنتين يعتصم فيها الآلاف لتحقيق مطالب، محقّة، للمعارضة. والبعض منهم فعل هذا في المرّتين. المشكلة هي أن الخطأ قد يتكرر. تطرح المعارضة اليوم حلاً يشبه الذهاب نحو التحالف الرباعي لدى المعارضة السابقة.

الانقسام السياسي في لبنان اليوم ليس انقساماً طائفياً، بل هناك تحالف بين كتل واضحة من الطائفتين عند الفريقين. المسيحيون أقلية في الفريقين لأنهم أصلاً أصبحوا أقلية (عددية طبعاً!). الانقسام موجود أيضاً في الطوائف الأخرى مع أنه يتراوح، والأقلية الكبيرة نسبياً لدى السنّة المؤيدين للمعارضة الحالية تخفف من وطأة المذهبية لدى المسلمين كما يفعل الانقسام المتوازن تقريباً لدى المسيحيين. هو ليس بانقسام طائفي لكنه محكوم بالنظام الذي يحكم الحياة السياسية في لبنان، أي النظام الطائفي.

لقد نجحت المعارضة في تعبئة أكبر حشد يشهده وسط المدينة بعد عام ونصف من مسابقة للرقم القياسي في الحشود. وهي الآن تطالب بأن نعود إلى النظام ذاته الذي أدّى إلى هذه الأزمة وما سبقها من أزمات، النظام ذاته الذي خاض حرباً أهلية رفضاً للواقع الجديد والحراك الطبقي الذي كان نتيجة لخيارات النظام ومصلحته آنذاك. ولا يمكن التخلّص من النظام الطائفي من خلال خطوات "تدريجية". متى كانت آخر مرّة قامت فيها عملية إصلاح لم تؤدّي إلى أزمات سياسية مميتة وحائط مسدود.

اليوم، المشكلة أعمق من ١٩٧٥. الطبيعة الطائفية للنظام تضع اللبنانيين في حالة تنافس عنصري يتحوّل إلى المذهبية. التوافق اليوم لا يمكن له أن يمر من خلال اتفاق بين الطائفتين (المسيحية والمسلمة) فالاختلاف هو داخل الطوائف أيضاً. هذا النظام هو الذي سيحكم حكومة الوحدة الوطنية وهو الذي سيحكم اختيار قانون الانتخابات وهو الذي سيحكم مجلس النواب الجديد. التخلّص من هذا النظام، على الأقل، سوف يعفينا من السماع لآراء مجرم حرب يقول أن عشرات آلاف المتظاهرين لا يعنون له بشيء، وإن كانوا يتظاهرون من أجله.



الصور: أحمد السيد

قابل للتجديد

الموت (١٩٩٧)

وين لقيتوا الجثة؟
مين لاقى الجثة؟
كانت الجثة ميتة وقت لِ لقيتوها؟
كيف لقيتوا الجثة؟
مين كانت الجثة؟
مين كان بيّ أوبنت أوخيّ
أوعم أواخت أوام أوإبن
الجثة الميتة والمتروكة؟
كانت الجثة ميتة وقت لِ تركوها؟
كانت الجثة متروكة؟
مين اللي ترك الجثة؟
كانت الجثة شالحة أولابسة؟
شو اللي خلاكن تخبروا إنو الجثة ميتة؟
خبرتوا إنو الجثة ميتة؟
قدّي كنتوا تعرفوا الجثة؟
كيف عرفتوا إنو الجثة كانت ميتة؟
غسّلتوا الجثة
غمضّتولا عيونا التّنين
دفنتوا الجثة
تركتوها متروكة
بوّستوا الجثة

هارولد بينتر
ترجمة: زينة كيوان



الغرفة. الزقاق. الحانة...



للتعريف فقط

- الشهيد: من مات في حرب ضد أعداء الوطن.
- أعداء الوطن: من يحاولون التعدّي على حدود أوسيادة أومصالح الوطن.
- مصالح الوطن: أي شيء غير الصراع على السلطة داخل الوطن.
- الصراع على السلطة: ٨ و١٤ آذار.. في هذا الوطن.

الغرفة. الزقاق. الحانة...

بعد مشهد غضب. توقف العرض:
صوت واحد هو مزيج من القسوة والغموض، وهو ما لا يحمله على الدهشة من اعتراف كيف يكتب كل تلك الأشياء إلى حد تأثير لا يمكن الهروب منه. إن ما يدعيه في الحقيقة هو عدم الإفلات من ساعة الإحساس بضيق الاقتراب الشديد من تلك الأشياء التي تنسكب منه، إن ما يثير الدهشة هو أن يكون **وعاء خارقاً** حول نفسه وهو المفتاح الوحيد الذي يمكن بواسطته فهم ما هو خطأ قاتل في حد ذاته، حين يلجأون إلى تخيل مواقف تجعلهم يظهرون في ثياب تنكرية وأن يقول أشياء من دون أن يقولها فإن هذا الصمت، يبدو بليغا إلى حد يضاهي ما يقوله كجزء من مظاهر الاحتفاء الكثيرة والاستثنائية وأول ما يشدك إلى الجزء الذي يوحي بوجود تحويل الحياة إلى متعة، يقفون في استمراريتهم.
ما هو الصواب؟ وما هو الخطأ؟
ضع قدميك على اهتمام كبير بالتفاصيل؛ فهناك انفعال بلا أدنى شك.
على الرغم من ذلك فإنه يتعجل الوصول إلى النتائج النهائية الخاصة، فيبدو أكثر وضوحا من روح الضمير الحي ولا يختلف الكثيرون عنه على الإطلاق، فهم الذين ينتمون إلى مرحلة ما بعد الحياة اليومية والعبارات المكبوحة والتحفظ الشديد والصمت، ساهمت وعلى نحو أكثر قوة في إلغاء الطقوس التي تعتمد على المرحلة المتناقضة المثيرة ونهاياتها، إلا أنه لا يمكن لأحد أن ينكر علاقة نمطية تقع فيها **الفوضى** ليبدأ عندها البناء المستقر، في تلك الأثناء يمتلئ فيها الخوف والشعور بوحدة الأشياء التي تبدأ في الظهور إلى السطح من خلال **الفوضى** والحاجة إلى تقنية لغة الحياة اليومية التي تتألف من حوارات مفككة متناقضة يؤكدها هذا الكم من **الصمت** الشديد التأثير في النفس الذي يعبر بدوره عن معنى آخر، يختبئ في الأسفل، ويمكن ملاحظته حتى في **الشخصيات** الأكثر سذاجة.
هكذا كنت امضي في الضياء المخيف، متلفعا بإهابي العتيق، مشدودا إلى طريق الخروج، ومتجاوزا جميع الطرق، إلى اليمين والى اليسار، وفكري يلهث وراء هذا وذاك ثم يندفع دائما إلى حيث لا يجد شيئا.
اشعر بأن **الموت** هو قدر غير عادل ويمكننا تفهم الموت حين يحدث **للبشر العاديين**، فهذا ضرب من العبث الذي يتوجب تأمله، أشعر **بالاكتمال الوجودي** في هذه الحياة بعيدا عن الكلام....
يقول أحد الفلاسفة: **(انه ليس من الحكمة التأمل في الموت، بل في الحياة)**، أحاول جاهدا إلا اعترف بالموت وغموضه، حتى أتهم. "**بالعبث**"! وكأننا **نرث** كل كلمة كان خروجها أشبه بمخاض مؤلم يضفي على الحياة إنسانيتها وأسطورتها في آن واحد، ونتحسس صمتها الرهيب وكأنها لا تتكلم ولا تسأل، ولكنك تنتهي بسؤال صارخ وارتباكة محملة بغموض وعمق هذا الاكتشاف المرعب فتقع **في فخ بشري** كونك تواجه وتقف أمام العالم أعزل إلا من أكوام كلمات، فتدرك تماما **إنها أداة قطيعة لا أداة إيصال ووسيلة للتضليل لا للتعبير وللحجب لا للكشف**. إذا وضعت تلك الكلمة في فوهة صراع حادة بين صوتها ومعناها، من المفترض عليك حملها، فيحصل ذلك في بادئ الأمر، لكن أشبه بالمستحيل لأنك تصل إلى الإبهام والغموض التام، حيث تعاني من صعوبة بالغة في الكلام غير المسموع أصلا، **أن نطلق اسما. كلا، فلا شيء يمكن تسميته، وأن نتكلم. لا**، فلا شيء يمكن التعبير عنه لقد ماتت **الكلمات**! فستبقى رهن الاحتضار. أنا في **حجرة** وأنا من **يعيش** فيها الآن، فهو طابع مميز. أي ماذا؟!
شخص مسكون بالريبة والشك يفتقد للطمأنينة، وبذلك كله يصبح **أبا روحيا** للمائدة الجديدة، لكنها خالية من معايير محكمة الصنع إلا أنها تنتهي بشكل اعتباطي أو تعسفي. بعد كل هذه العبث يحق لك أن تقول إن هذا الرجل الانطوائي الجميل والشخصية المعقدة على علاقة كاذبة وواضحة في تنظيف حديقة من الأعشاب الميتة كي لا تقف هذه الأخيرة **حجرة عثر في دربه..**

يقول: "**صموئيل بيكيت**" عن نفسه: (الكون كله هاهنا، معي، أنا الهواء، الجدران، المحبوس بين الجدران، كل شيء يستسلم، ينتفح، يطوف، يفيض، ندف، أنا كل هذه الندف التي تتقاطع، تتوحد.. تنفصل، أينما رحت ألقاني من جديد، أهجرني، اسعي إلي، آتي مني، لا شيء سواي، سوى شق مني، مستعاد، مضتع، مهدور، كلمات أنا كل هذه الكلمات، جميع هؤلاء الغرباء، كل هذا الغبار من الكلام، حيث لا غور لتستقر، ولا سماء لتتلاشى، تتلاقى لتقول، ويهرب بعضها عن بعض لتقول، إنني هي جميعا).

أيمن نحلة



ما بين بيروقراطية الدولة والمصالح الحزبية مُزارع

أحمد السيد الناشط في حملة صامدون يتحدّث عن واقع عملية إعادة إعمار الجنوب



فور دخول قرار وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، بدأت ورشة تأهيل الكورنيش البحري في منطقة عين المريسة، حتى يخال إلى المارين من غير أبناء المنطقة أو من يعرفها أن هذه الأعمال هي لمسح آثار العدوان الأخير. لكن الحقيقة هي أنها مجرّد أعمال ترميم عادية بما أن تلك المنطقة تعتبر إحدى الأوجه السياحية في البلاد.

ولكن، كلّما توجّهنا جنوباً ازدادت الصورة سواداً، مع الحفاظ على مبدأ الشذوذ عن القاعدة في بعض الأماكن وذلك لأغراض انتخابية بحتة.

قد تكون "الغندورية"، تلك القرية الصغيرة في قضاء بنت جبيل أكبر مثال على ذلك، لما جرى ويجري فيها من تقصير متعمّد وعرقلة مشاريع من جانب الدولة ومؤسساتها.

قصّة هذه القرية مع فساد الإدارات المتعددة والمتلاحقة في لبنان بدأت ما قبل العدوان الأخير بعقود إذ إنها ومثل معظم القرى الزراعية الجنوبية تعاني من إهمال وتهميش رسميين.

وقد زاد الطين بلّة الاعتداء الإسرائيلي وتبعاته الثقيلة خاصّة على كاهل مزارعين معدومين من كل شيء عدا القليل من التبغ أو الزيتون الذي تعرّض للتدمير والحرق وزرعت فيه إسرائيل الألغام والقنابل العنقودية.

القرية كانت تحتوي حوالي ١٣١ منزلاً قبل العدوان، دُمّر ٩٠ منهم.

يعتمد سكّان القرية على التبغ والقليل من الزيتون وهي تفتقر إلى أي منشآت صناعية، حتى الصغيرة منها، ولا يوجد فيها مغتربون يساهمون في دورتها الاقتصادية. أي، وبكلام آخر، يمكن القول أن القرية نموذج مثالي لمعيشة شريحة كبيرة من اللبنانيين.

وكما غيرها من القرى المهمّشة، عانت الغندورية من نصيبها من الفساد والمحاصصة في أعمال الإغاثة. بدأت القصّة فور عودة النازحين إليها. فقد أرسلت الهيئة العليا للإغاثة حوالي ١٠٠ حصّة تموينية لتوزيعها على ١٤٠ عائلة مقيمة، تحتوي ضمن ما تحويه بعض المعلبات المنتهية الصلاحية. وقد قام رئيس البلدية برفض تلك المساعدات لأنها لا تكفي عدد السكان، لكنه عاد وقبلها بعد استكمال عدد الحصص من بعض التبرّعات.

قد تكون هذه الحادثة هي أقل ما يقال عما جرى ويجري. المشكلة الأكبر هي تلك المنازل المدمرة كلياً أو بشكل كبير. ترميم وإعادة بناء هذه البيوت هي ضرب من الخيال إذا لم يحصل الأهالي على مساعدة جديّة. خاصةً في ظروف اقتصادية سبق كرها.

قدّمت الحكومة التركية عرضاً تتكفل بموجبه إعادة إعمار القرية، ولكنه قوبل بالرفض من قبل مجلس الإنماء والإعمار بسبب علاقات تركيا مع إسرائيل، وبحجة أن مشروعاً كهذا سيكون محط تساؤلات كثيرة. مع العلم بأن الأتراك موجودون ضمن القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان.

كما أن أوسع وأكبر مشاريع إعادة الإعمار هي مشاريع دولة قطر، التي استعملت مطاراتها كمحطة استراحة للقنابل الذكية القادمة إلى إسرائيل من الولايات المتحدة لتستخدم في الحرب على لبنان. هذه أيضاً طبيعة حصص ملك الأردن، إذ احتوت ضمن ما تحتويه على أدوية إسرائيلية الصنع، ومع ذلك فقد دخلت وتم توزيعها دون مشكلة تذكر. أصحاب المنازل المتضررة لم تكن لديهم أية مشكلة مع الموضوع، "يردوننا أن ندفع ضريبة صمودنا في وجه الاحتلال"، كما قال أحد المزارعين.

وإذا تعمقنا أكثر في ما يجري، نجد أن كمية من البيوت الجاهزة قد وصلت إلى مرفأ بيروت مثلاً. وبعد مراجعة كل المعطيات، نكتشف أن هذه الوحدات السكنية الجاهزة قد وصلت فعلاً إلى المرفأ، لكنها، وبسبب الخلافات السياسية حالياً، محتجزة داخل المرفأ ومستودعاته.

كما لا يمكننا أن ننسى مشروع البئر الارتوازي في الغندورية الذي بدأت أعمال التخطيط الميداني له وبتمويل من جمعية أوكسفام، لكنه عُرقل بسبب بيروقراطية مؤسسات الدولة غير المبررة...

بالإضافة إلى ذلك، فإنه حين يبدأ التوزيع، تكون الأولوية للقرى الكبيرة ذات النسبة المرتفعة من الناخبين. وأعمال الإغاثة لا تتم على أساس الاحتياجات. دائماً، تكون الأولوية للأصوات الانتخابية.

حزب الله غاص أيضاً، من خلال مؤسسة "جهاد البناء"، في لعبة تجويع الشعب واستعماله ورقة ضغط على طاولة الحوار القائم ما بين القوى المتصارعة على السلطة في لبنان. إذ أنه أول من تعهد بالمساعدة مادياً وفعلياً ودون أدنى تمييز. ولكن، ما جرى كان غير ذلك، إ ذ أن التعويضات دُفعت حسب الانتماء السياسي، ومثالٌ على ذلك بعض الأشخاص الذين قدموا من دول أوروبية، ليحصلوا على تعويضات ضخمة على بيوت مهجورة، وفي الوقت ذاته نجد منازل مدمرة بشكل كلي أو شبه حصلت على مبالغ زهيدة قد لا تكفي ثمن زجاج المنزل.



أساتذة الجامعة اللبنانية بين الطائفي والأكاديمي

فرح قبيسي

لم يستطع الكادر التعليمي في الجامعة اللبنانية النأي بنفسه عن سياسة تجزيء الجامعة التي أملاها الواقع السياسي حيناً والطائفي-الاجتماعي أحياناً أخرى. الأمر الذي انعكس على القرار الأكاديمي فأصبح هذا الأخير تابع للمصلحة السياسية الآنية، لا مجال له بأن يتخذ قراراته بشكل مستقل في الجامعة. ولعل من أبرز مسببات الخلل الذي لحق بالجامعة وأدى إلى تعويقها هو محاولة تقويض الجهاز التعليمي وشله من خلال جعله تابع للأطراف السياسية إن من حيث الموقع الأكاديمي للأستاذ الجامعي أو الوظيفي أو المعيشي أو حتى الوطني.

في ما يخص الوضع الأكاديمي، هناك عقبتان رئيسيتان: الأولى تتعلق بضعف المخصصات التي تمكّن الأستاذ من متابعة البحث العلمي، أما الثانية فتتعلق بأزمة النزف الحاصل على صعيد الأساتذة داخل الجامعة.

فمن المعلوم أن التدريس الجامعي يتطلب من الأستاذ ملاحقة مستمرة وإطلاعاً وثيقاً على المستجدات المعرفية في حقل اختصاصه عبر متابعة الكتب والأبحاث الجديدة ومن خلال حضور المؤتمرات الأكاديمية التي تعقد حول هذه الأمور داخل البلاد وخارجها.

بيد أن الجامعة لا تملك في موازنتها ما يكفي من المخصصات التي تمكّن أساتذتها من القيام بهذه المهام. وهنا يطرح السؤال التالي: كيف لأستاذ لا يتوفر له الحد الأدنى من مقومات العمل الأكاديمي أن يهب نفسه ووقته وعلمه لهذه المؤسسة؟ لكن المشكلة تتعدى الإمكانات إلى المناخات أيضاً، فيجب أن يتوفر للأستاذ في الجامعة اللبنانية المناخات الديمقراطية التي تمكنه من الكتابة والنقاش والنقد والشك بحرية تامة. فما نفع توفير الإمكانيات والمخصصات للأساتذة في حين أن المجتمع يقوم بلعب دور خانق لهم.

خلاصة القول، لا يمكن لمهمة الأستاذ أن تتحقق على الوجه الأكمل، فعل عطاء ونمو أكاديمي، إذا لم ينخرط هذا الأخير في حقل البحث الأكاديمي وإذا لم يتوفر له المناخ الديمقراطي الملائم لمتابعة مهامه الأكاديمية.

عقبة أخرى تواجه الأستاذ في الجامعة اللبنانية على الصعيد الأكاديمي وهي أزمة النزف الحاصل لجهة خروج المزيد من الأساتذة الذين يحملون رتبة الأستاذية ودخول المئات من أساتذة التعاقد. فوصل عدد المتقاعدين في عدة سنوات إلى حوالي خمسمئة أستاذ، دون النجاح في إدخال أستاذ واحد إلى الملاك. فيصار إلى أن تدار الجامعة بعقلية التعاقد مع أساتذة بالساعة بما يشكله هذا النظام من مخاطر على الصعيد الأكاديمي.

هذا ما تحدث عنه الصحافي بجريدة السفير زهير هواري حين قال "التعاقد الوظيفي هو عمل جزئي، لذا قد يضطر الأستاذ إلى العمل في عدة مجالات قد تكون بعيدة عن اهتمامه البحثي، هذا الأمر يؤدي إلى تراجع مستواه العلمي"، هذا بالإضافة إلى أن طريق التفرّغ بات يمر بالمرجعيات السياسية بعد مصادرة مجلس الوزراء لصلاحيات مجلس الجامعة. الأمر الذي لم يخفه زهير هواري وأكده د.حسان حمدان، الأستاذ في معهد العلوم الاجتماعية وأساتذة المعهد في رابطة الأساتذة، حين تحدث عن نية مبيتة لضرب الجامعة اللبنانية عبر عدم تفريغ أساتذة جدد "هناك اليوم مئات الأساتذة المتعاقدين بالساعة، ممن يتوفر لديهم شروط التفرغ، لكن الدولة لا تريد أن تفرغ إلا فئة ضئيلة عبر المحاصصة الطائفية بهدف ضرب الجامعة لمصلحة هذا التفريخ للجامعات الخاصة".

أما في ما يتعلق بالموقع الوظيفي لأساتذة الجامعة، فليس خافياً على أحد أن الشروط الأكاديمية التي فرضتها أنظمة الجامعة ليست وحدها الحكم عند


(أحمد السيد)

الاختيار ما بين المتقدمين لشغل الوظيفة المطلوبة. مع غياب مجلس الجامعة فإن الأفضليات باتت بحكم ارتباطها التنظيمي بأهل السياسة. الموضوع متعلق بالانتماء السياسي أو الجغرافي أو المذهبي، أكثر منه بالمقومات الأكاديمية. نتيجة هذا التصرف بات الأستاذ الجامعي، في مرات عديدة، ممثلاً لسياسة جماعة أو هوية أو منطقة لدى الجامعة وليس ممثلاً للجامعة بالدرجة الأولى.

هكذا تخسر الوظيفة الأكاديمية الكثير من عناصر وجودها لتدخل في كل الرحاب السلبية للهوية السياسية أو المناطقية أو المذهبية الضيقة. في ظل هذا التغييب لمجلس الجامعة، أصبحت هذه الأخيرة كواحدة من دوائر الدولة والأستاذ أقرب إلى الموظف الإداري منه إلى العالم المرتبط بالهوية الأكاديمية وموضوعيتها الصارمة.

في هذا السياق قال زهير هواري أن "المشكلة هي أن الأستاذ الجامعي الذي يتم إدخاله إلى الجامعة يصبح أسير الجهة السياسية التي أدخلته، معنى ذلك أن نقديته تذهب في مهب الريح... وإلا هذه الجهة سترفع الغطاء عنه".

النظرة العامة إلى الأستاذ الجامعي على أنه موظف عادي في القطاع العام أدى إلى تغير النظرة حول تمايز عمل الأستاذ وواجباته وحقوقه، الأمر الذي انعكس على وضعه المعيشي ككل.

فاليوم، بات صندوق تعاضد الأساتذة مهددا" على ضوء مشاريع قوانين التعاقد الوظيفي التي ربطت بموازنة ٢٠٠٦. ورغم أن الأستاذ يتقاضى تعويضات مالية توازي الراتب الأساسي المقرر له إلا أن الأساس المعتمد في تقدير هذا الراتب بات هزيلاً جداً، بحيث يكاد يتساوى مع أساس راتب عاملين آخرين في قطاعات الدولة لا تتطلب منهم أعمالهم ما يماثل نوعية المهام والواجبات التي عليه تقديمها. هنا يقع الأستاذ ما بين خيارين، فإما أن يقنع بما يتقاضاه، وهو ما لا يكفيه للقيام بمستلزمات الأبحاث والمشاركات الأكاديمية، إما أن يلجأ إلى مصادر مالية أخرى قد تتمثل بدوام جزئي خارج نطاق الجامعة. وفي الحالتين ما يسيء إلى الجامعة وإنتاجيتها، في هذا السياق قال د. حمدان: "يجب على الدولة أن توفر للأستاذ الحق المكرس له ألا وهو دفع المفعول الرجعي لتصحيح الرتب والرواتب".

هنا يطرح السؤال التالي، أين هي رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية من شؤون الأساتذة؟ فالمعلوم أن هذه الرابطة، كانت دوماً إحدى الرافعات الأساسية لبناء الجامعة والدفاع عنها، وقد حققت على مدار السنوات الماضية إنجازات كتحسين الرواتب وبدل الأبحاث وإنشاء صندوق التعويضات وغيرها... ولكن هناك حاجة ماسة اليوم إلى إعادة تفعيل الرابطة وإعادة النظر في بنيتها. في هذا الإطار يقول د. حمدان، "رابطة الأساتذة هي رابطة تفقد شيئاً فشيئاً استقلاليتها لأنها تقوم على أساس محاصصات طائفية شبيهة لتلك التي في السلطة بطرفيها... فإذا رابطة الأساتذة لم تع دورها النقابي الديمقراطي ستكون إحدى الأدوات المساهمة في قتل الجامعة اللبنانية".

معوقات عدة تقف بوجه أساتذة الجامعة اللبنانية تمنعهم من القيام بواجبهم على أكمل وجه، رغم وجود الكفاءة العالية لدى الأغلبية منهم. إلا أن أي أمل بتغيير الوضع نحو الأفضل يبقى بيد أهلها للعمل على النهوض بالجامعة، باعتبارها الوجه الأكاديمي الرسمي، والسير بها إلى دروب الريادة بمن يعيش فيها ويتفاعل تحت قبة حرمها من أساتذة وطلاب.

التجمع اليساري من أجل التغيير

بيان في ٢٠٠٦/١١/٣٠

الأزمة تتفاقم مجدداً في لبنان، وما من حل مطروح سوى الخيار بين الحرب الأهلية أو توافق بين الطوائف يلغي الديمقراطية ويؤجل الأزمة ويرسّخها. الأزمة تتفاقم مجدداً في لبنان، وما اغتيال الوزير بيير الجميّل، الذي نستهجنه ونضعه في إطار الإرهاب الفردي المنتشر في البلد منذ تشكّله كدولة مستقلة، سوى أحد مظاهرها. وقد سبق حادث الاغتيال الكثير من الشحن الطائفي والتخوين والتهديدات والوعيد والإهانات التي دارت في فلك الصراع على السلطة بين الموالاة والمعارضة.

لم يتخلل هذه الخطابات أي تحليل واقعي لأسباب الأزمة. صحيح أن تمثيل المعارضة في الحكومة لا يعكس حجم تمثيلها في الشارع، وصحيح أن حكومة السنيورة لم تحقق أي بند من البيان الوزاري التي نالت الثقة على أساسه، كما هو صحيح أنها أخفقت في تحمل مسؤولياتها خلال الحرب وبعدها وكانت ستذهب بالبلاد إلى كارثة إنسانية لولا التضامن الشعبي العابر للطوائف والمذاهب. وصحيح، أيضاً وأيضاً، أنه في ظل هذه الحكومة زاد الوضع الاقتصادي تأزماً بعد رفع أسعار الوقود وكافة المنتجات وإهمال الوضع المعيشي والسير نحو الخصخصة وبيع البلد للشركات المتعددة الجنسيات والقضاء على دولة الرعاية الاجتماعية. وصحيح، أيضاً وأيضاً، أن على الحكومة أن تسقط ولكن، ماذا بعد؟

هل يكون الحل في إعادة توزيع الحصص بين الطوائف والأحزاب التقليدية المسؤولة جملة وتفصيلاً عن ما آلت إليه الأوضاع، من خلال إعطاء المعارضة الثلث المعطل في الحكومة؟ أليست هذه هي الطريقة المعتادة التي نتنقّل من خلالها بين الأزمات الطائفية التي تزداد شراسة يوماً بعد يوم، وتوافقاً بعد توافق؟

لا حل في لبنان في ظل النظام الطائفي العفن الذي يعيد إنتاج الأزمة في كل مرة يحاول حلها. لا حل في ظل تحكّم التوافقية، التي تتناقض مع كل مبادئ الديمقراطية، في كل القرارات الموجب اتخاذها.

لكننا نرى أنّه هناك حل حقيقي يعزز النظام الديمقراطي (لا التوافقي) من خلال إجراء انتخابات نيابية مبكرة على أساس قانون انتخاب نسبي خارج القيد الطائفي يعتبر لبنان دائرة انتخابية واحدة ويخفض سن الاقتراع إلى 18 سنة ومبني على النزاهة والشفافية والعدالة. هو مطلب ليس بجديد لكنه المسار الوحيد الذي يؤمن الفرز السياسي والتمثيل الشعبي الصحيح ويحرر حياتنا السياسية من المصالح الطائفية الضيقة التي لا تخدم سوى قتلة الشعب في الحرب وسجّانيه في السلم.

التجمع اليساري من أجل التغيير



أريد الانضمام إلى التجمّع اليساري من أجل التغيير

الاسم :

الشهرة :

الهاتف الثابت :

الهاتف الخلوي :

البريد الإلكتروني :

العنوان :

المنطقة :

المدينة :

الوضع الوظيفي :

☐ عامل(ة) ☐ طالب(ة) ☐ طالب(ة) جامعي(ة) ☐ عاطل(ة) عن العمل

الوظيفة :

منتسب(ة) إلى نقابة :

☐ نعم ☐ كلا

النقابة :

أوافق على دفع مبلغ شهري وقدره :

☐ طالب مدرسة/عاطل عن العمل (٣٠٠٠ ل.ل.) ☐ طالب جامعي (٥٠٠٠ ل.ل.)

عامل(ة)/موظف(ة) : ☐ ١٠،٠٠٠ ل.ل. حتى ٥٪ من الراتب الشهري ـ حدد(ي) النسبة ٪

التوقيع :

التاريخ :

الرجاء تعبئة الطلب وإعادته إلى : التجمّع اليساري من أجل التغيير، مقابل طلعة جنبلاط، عين المريسة، بيروت أو الاتصال على info@tymat.org